

البنك المركزي العراقي
المديرية العامة للإحصاء والابحاث

دراسة بعنوان:

ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي

اعداد : وليد عيدي عبد النبي
المدير العام للإحصاء والابحاث

المبحث الاول

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس. لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزود فيها الدائنية والمديونية، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال. ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلا عن ان ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية، انما يعكس من حيث المحتوى هيكل الانتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابة لتطور قوى الانتاج دولياً.

قبل الدخول في موضوع ميزان المدفوعات على مستوى الاقتصاد الوطني، لابد من القاء نظرة على المدفوعات الدولية من حيث كونها تمثل الوسط الذي تتداخل فيه حركة النقد والمدفوعات المتبادلة بين دول العالم .

المطلب الاول : مفهوم ميزان المدفوعات

هناك عدة مفاهيم منها :-

- 1 - ورد تعريف ميزان المدفوعات في (مرجع ميزان المدفوعات) الصادر عن صندوق النقد الدولي بأنه ((بيان احصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة)) . (1)
- 2 - ميزان المدفوعات: هو بيان يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين دولة معينة والعالم الخارجي، نتيجة قيام جميع انواع المبادلات الاقتصادية التي تنشأ بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الخارج خلال فترة معينة اتفقوا على تحديدها بسنة.
- 3 - او هو بيان توضع فيه المعاملات الاقتصادية في شكل حقوق وديون بين الاشخاص المقيمين في الدولة والاشخاص المقيمين في الدول الاخرى خلال مدة معينة تحدد في المعتاد بسنة. (2)

فوائد ميزان المدفوعات

هناك جملة من الفوائد ابرزها الآتي:-

- 1 - انه حساب مختصر يضم جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي انحاء العالم بشكل اجمالي وموجز.
- 2 - يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم اخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول الى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي.

(1) صندوق النقد الدولي / مرجع ميزان المدفوعات - واشنطن 1996

(2) أ.د هجير عدنان زكي أمين / الاقتصاد الدولي الطبعة الاولى 2008 دار الفكر دمشق - سوريا
أ.د عبد الكريم جابر العيساوي / التمويل الدولي (مدخل حديث) مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع / النجف 2008

- 3 - تحليل ميزان المدفوعات يبين مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الاخرى بواسطة تصديرها للسلع، او اذا كانت تعمل على حساب تخفيض اصولها الاجنبية، والعمل على تراكم مطلوبات اجنبية او فيما اذا كانت قادرة على تسلم منح من الخارج .
- 4 - ومن دراسة كشف ميزان المدفوعات يتضح لنا، ان كانت الدولة دائنة او مدينة .
- 5 - يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم آثار تخفيض قيمة العملة .. مدى آثارها على زيادة او عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض العملة وذلك بالنظر الى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف المدفوعات.

المطلب الثاني : المدفوعات الدولية

يترتب على وجود علاقات اقتصادية بين دول العالم التزامات مالية يجب تسويتها، ويأتي الجزء الاغلب من مصادر هذه المدفوعات من قيام التجارة الدولية في السلع والخدمات، فيما يترتب الجزء الاخر على انتقال رأس المال، وعليه يمكن ادراج مصادر الالتزامات المالية بين الدول كما يلي :

- 1 - التجارة السلعية (صادرات واستيرادات) .
- 2 - التجارة في الخدمات .
- 3 - حركات رؤوس الاموال: وهذه تشمل القروض بأنواعها الطويلة والقصيرة الاجل ، وحركة الاستثمار المباشر بين دول العالم. وكل عمليات بيع وشراء الموجودات المالية على الصعيد الدولي ، سواء لأغراض التسوية او المضاربة او الاستثمار .

وتستخدم النقود في تسوية المعاملات والالتزامات الدولية مثلما تستخدم في تسوية المعاملات المحلية ، مع فارق اساسي بين الحالتين، وهو عدم وجود وحدة نقدية تصدرها مؤسسة دولية – كبنك مركزي عالمي – يتخذها المتعاملون اساساً في الحساب ، وتتمتع بقوة ابراء قانونية في الوفاء بالالتزامات على الصعيد الدولي مثلما هو الحال على الصعيد المحلي . اذ يستخدم المتعاملون في المعاملات الدولية في التسوية عدداً كبيراً من المعاملات ، فضلاً عن وسائل اخرى كالموجودات المالية التي تتمتع بسيولة عالية ، بالإضافة الى الذهب الذي ظل فترة طويلة يتخذ اساساً في تسوية المدفوعات .

وبصورة عامة يمكن القول ان العالم عرف تاريخياً عدة طرق لتسوية المدفوعات الدولية نذكر منها :

1 - التسوية عن طريق الذهب او العملات القابلة للتحويل الى ذهب ، وهذه الطريقة في التسوية عرفها العالم تاريخياً إبان سيادة نظام قاعدة الذهب بأشكالها الثلاثة (قاعدة المسكوكات الذهبية / قاعدة السبائك الذهبية / قاعدة الصرف بالذهب) ، اما العملة القابلة للتحويل فهي العملات التي تعلن دولها عن امكانية تحويلها الى ذهب عند سعر تعادل معين بين العملة وما يعادلها من الذهب حسب السعر المعلن .

2 - التسوية بالعملة القيادية والعملات المقبولة في التسويات الدولية، والعملة القيادية في الواقع هي الوريث التاريخي للعملات القابلة للتحويل الى الذهب، ويقصد بها تلك العملة التي تقبل بها بلدان العالم في التسويات، بسبب وجود خصائص معينة فيها، يتمتع بها الاقتصاد المصدر لهذه العملة ، ومن امثلتها الباون الاسترليني في القرن التاسع عشر/ والدولار الامريكي في القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر ، وقد اصبح اليورو اليوم واحدة من العملات القيادية ، ولو انه اقل استخداما في التسويات الدولية من الدولار .

3 - التسوية عن طريق المقاصة الثنائية او المتعددة ، وتتصف هذه الطريقة بكونها من النتائج العملية لعمل البنوك والمؤسسات المالية التي تتجمع لديها مختلف الحسابات من مختلف المصادر التي تزود فيها اوضاع الدائنية والمديونية.

ومن الناحية العملية يسوى جزء كبير من المدفوعات بين دول العالم عن طريق المقاصة فيما يسوى الجزء المتبقي من خلال التحويلات المتفق عليها، وتستخدم الاوراق المالية المختلفة في عمليات التسوية والمقاصة مثل الكمبيالات والحوالات المصرفية والاعتمادات المصرفية، فضلا على النقد الذي غالبا ما يكون من العملات القيادية. وتقوم المؤسسات المالية والنقدية بالدور الاساسي في تسوية المدفوعات الدولية ، ذلك ان الوظيفة الاساسية للمؤسسات المالية اي البنوك التجارية في مختلف انحاء العالم هي تسهيل تسوية المدفوعات الدولية ، حيث تحتفظ هذه البنوك بحسابات جارية لدى فروعها ومراسليها، وتتجمع لديها ارصدة من حصيلة ماتشترية بمعاملات من حقوق اجنبية (عملات اجنبية / كمبيالات او حوالات)، وفي هذه البنوك تتم عملية تحويل العملة الوطنية الى اجنبية وبالعكس ، عن طريق اسعار الصرف السائدة، ويعتمد حجم الارصدة التي تفتح بين الحكومات على حجم التبادل التجاري بين البلدان، وكل هذه العمليات تحدث على اساس طريقة المقاصة، فهذه المؤسسات تتوسط بين الدائنين والمدينين ، بحيث ان المصدر الوطني الذي له حق على مستورد اجنبي لا يتلقى حقه من المستورد الاجنبي مباشرة ، وانما من مستورد وطني آخر لاعلاقة له به ، وذلك من خلال عمليات المقاصة التي تجريها هذه البنوك .

المطلب الثالث : موازين المدفوعات الدولية The Balance of International Payments

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل محاسبي منظم تدرج فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين (المقيمين) في الدولة و (المقيمين) في الدول الأخرى خلال فترة زمنية تكون عادة سنة. (3) ويتجه صندوق النقد الدولي الى تعريف ميزان المدفوعات تعريفاً اجرائياً شاملاً ملاماً ، لكونه – اي الصندوق – يمثل الجهة التي تهتم بتسجيل احصائيات موازين المدفوعات لجميع دول العالم ، فيعرفه بأنه : سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول احصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة الى التغيرات في مكونات او قيمة اصول اقتصاديات دولة ما، بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، او بسبب هجرة الافراد ، كذلك يعتمد على التغيرات في قيمة او مكونات ماتحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم .

من هذا نفهم أن الخصائص العامة لهذا السجل تتمثل في انه :

- 1 - سجل ينصب على المعاملات الاقتصادية الخارجية حصراً سواء اكانت معاملات عاجلة (فورية) ام آجلة (تستحق بعد فترة) .
- 2 - المقيمون هم من تتوافر فيهم صفة الإقامة الدائمة في البلد ، اي لايعتبر مقيماً من كان في البلد (عرضاً) كالسائح والطالب الاجنبي او الدبلوماسي .
- 3 - المقيمون قد يكونون اشخاصاً طبيعيين او اعتباريين كالبنوك والشركات والمؤسسات .
- 4 - يعتمد في اعتبار الإقامة، صفة الإقامة وليست الجنسية ، فالإقامة الدائمة – اذا حصل عليها- اجنبي الجنسية، تجعله مقيماً في البلد في نظر ميزان المدفوعات حتى وان كان من جنسية اخرى غير جنسية البلد المعني ، اي ان المعاملات التي تتم بين افراد مختلفي الجنسيات ولكنهم يقيمون في بلد واحد تعتبر معاملات داخلية لايعني ميزان المدفوعات بتسجيلها ، وعكس ذلك ، فإن المعاملات التي تتم بين افراد يقيمون في دول مختلفة، تعتبر معاملات دولية حتى لو كانت جنسيتهم واحدة .
- 5 - تستخدم في تسجيل القيود في ميزان المدفوعات طريقة محاسبية تعرف بأسم طريقة (القيد المزدوج)،(4) والذي لازال مستخدماً منذ اكثر من (500) سنة والذي تم ابتكاره من قبل الكاهن الايطالي (لوقا باشيليو) وذلك في عام 1494 . وقد وصفه الشاعر الالمانى (جوته) بأنه ((واحد من اجمل اختراعات الانسان، وعلى كل رجل اعمال استخدامه في مشروعه التجاري..)) وبمقتضى هذه الطريقة تسجل كل عملية تتم مع العالم الخارجي مرتين، مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين. والقاعدة العامة المتبعة في تسجيل القيود

(3) صندوق النقد الدولي/ مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات – واشنطن 1995 .

(4) أ.د. نعيم دهمش ، مبادئ المحاسبة ، الطبعة الثالثة ، معهد الدراسات المصرفية عمان – الاردن 2009

تقتضي بأن كل عملية تؤدي الى حصول البلد على ايرادات (نقد اجنبي) تسجل في الجانب الدائن (صادرات السلع والخدمات/ استلام قروض طويلة الأجل/ استلام تحويلات احادية الجانب...الخ). وبالمثل ، فإن كل عملية تؤدي الى خروج نقد اجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين (استيرادات من السلع والخدمات/دفع قروض طويلة الأجل/ دفع تحويلات أحادية الجانب...الخ). وسنلاحظ فيما بعد كيف ان اتباع طريقة القيد المزدوج في تسجيل قيود الميزان تجعل الميزان متوازناً دائماً من الناحية المحاسبية في حساباته الختامية ، الا انه نادراً ما يتوازن من الناحية الاقتصادية .

المطلب الرابع : هيكل ميزان المدفوعات

يتألف ميزان المدفوعات من اربعة اقسام رئيسية هي :

- اولاً: الحساب الجاري .
- ثانياً: التحويلات احادية الجانب .
- ثالثاً: حساب رأس المال .
- رابعاً: صافي الاحتياطيات من الذهب النقدي والاحتياطيات من النقد الاجنبي والاصول السائلة الاخرى .

- الحساب الجاري :

وينقسم الى قسمين :

- 1) الميزان التجاري : وتسجل فيه عمليات التجارة المنظورة، اي الصادرات والاستيرادات من السلع .
- 2) ميزان التجارة غير المنظورة اي الصادرات والاستيرادات من الخدمات .

وعليه، نلاحظ ان الميزان التجاري يضم نوعاً معيناً من المعاملات التجارية ، وهو مبادلات السلع ، اما الجزء الثاني اي ميزان الخدمات فيمثل المعاملات غير المنظورة، اي الخدمات التي يقدمها المقيمون الى غير المقيمين، والخدمات التي يقدمها غير المقيمين الى المقيمين .

وسبق ان اشرنا الى ان القاعدة العامة في تسجيل المعاملات تقضي بأن قيمة كل عملية تصدير سلعة او خدمة تسجل في الجانب الدائن (تؤدي الى دخول نقد اجنبي)، فيما تسجل قيمة كل عملية استيراد سلعة او خدمة في الجانب المدين (تؤدي الى خروج نقد اجنبي) .

ويمكن ملاحظة ذلك في الشكل التوضيحي الذي سنحاول من خلاله بناء هيكل ميزان المدفوعات تباعاً :

ميزان المدفوعات		
مدین	دائن	اولا : الحساب الجاري
		<p>1 – الميزان التجاري</p> <ul style="list-style-type: none"> • تصدير سلع • استيراد سلع <p>2 – ميزان الخدمات</p>
		<p>▪ تصدير :</p> <p>1 - خدمات تأمين</p> <p>2 - خدمات صيرفة</p> <p>3</p> <p>- خدمات سفر و سياحة</p> <p>4 - مستلمات دخول شركات الملاحة والنقل البري والجوي والبحري</p> <p>5 - مستلمات عوائد خدمات رأس المال المستثمر في الخارج مثل :</p> <ul style="list-style-type: none"> • استلام فوائد القروض • استلام ارباح على الاستثمار في الخارج <p>6 - خدمات اخرى</p>
		<p>▪ استيراد</p> <p>1 - خدمات تأمين</p> <p>2 - خدمات صيرفة</p> <p>3 - خدمات سفر و سياحة</p> <p>4 - مدفوعات دخول شركات الملاحة والنقل البري والجوي والبحري الاجنبية .</p> <p>5 - مدفوعات مستحقات خدمات رأس المال الاجنبي المستثمر في البلد مثل :</p> <ul style="list-style-type: none"> • دفع فوائد قروض خارجية • دفع ارباح على الاستثمار الاجنبي <p>6 - خدمات اخرى</p>

ثانيا: التحويلات أحادية الجانب :

وهذا يمثل الجزء الثاني من حسابات ميزان المدفوعات ، ويقصد بها التحويلات التي تقام من طرف واحد ولا يترتب على قيامها التزام مقابل. مثل قيام دولة (مقيمين في دولة) بتقديم معونات و/او منح معونات و/او منح و/او مكافآت و/او هدايا الى دولة اخرى الى (غير مقيمين). والفرق بين هذه المعاملات والمعاملات الاخرى في الميزان انها تتم من طرف واحد وليس طرفين. فعملية التصدير مثلا تمثل صفقة ثنائية، لأن تصدير السلع يترتب عليه القيام بالدفع المقابل. اما التحويلات احادية الجانب فلا يترتب على الطرف الثاني فيها اي التزام مقابل، ومن امثلتها تحويلات العاملين. ويخضع تسجيل هذه العمليات في الميزان من حيث الدائنية والمديونية الى القاعدة نفسها ، اي ان كل عملية تؤدي الى حصول البلد على ايرادات (نقد اجنبي) تسجل في الجانب الدائن. وكل عملية تؤدي الى خروج نقد اجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين. وكما هو موضح في تكملة بناء هيكل الميزان.

ميزان المدفوعات		
مدین	دائن	اولا: الحساب الجاري
		<p>ثانيا: حساب التحويلات أحادية الجانب</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ <u>استلام من الخارج (من غير مقيمين)</u> <ul style="list-style-type: none"> 1 - هبات ومنح وعطايا ومساعدات رسمية 2 - هبات ومنح وعطايا ومساعدات غير رسمية 3 - تحويلات من العاملين في الخارج ▪ <u>دفع الى الخارج (الى غير مقيمين)</u> <ul style="list-style-type: none"> 1 - هبات ومنح وعطايا ومساعدات رسمية 2 - هبات ومنح وعطايا ومساعدات غير رسمية 3 - تحويلات من العاملين الى الخارج

ويسجل في هذا الحساب التدفقات الرأسمالية الوافدة الى البلد والخارجة منه ، ويقسم الى قسمين:

- 1 - حساب رأس المال طويل الأجل : الذي يتضمن التدفقات الرأسمالية التي يطول امدها اكثر من سنة، اي تستحق السداد بعد سنة فأكثر وهذه تشمل:
 - أ - القروض طويلة الاجل: (تستحق السداد بعد اكثر من سنة، خمس سنوات ، عشر سنوات...الخ) واقساط سدادها، سواء تلك الممنوحة الى الاجانب او الممنوحة من الاجانب، وهذه تكون عادة اما من مصادر حكومية او خاصة او مؤسسات دولية. وتسجل القروض طويلة الأجل التي يمنحها الاجانب (غير المقيمين) الى البلد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ، كما تسجل قيمة سداد اقساط القروض الوطنية التي يمنحها البلد الى الخارج في الجانب الدائن كذلك. اما القروض طويلة الاجل التي يمنحها البلد الى الاجانب فتسجل في الجانب المدين. كذلك تسجل في هذا الجانب اقساط الدين الاجنبي الذي يقوم البلد بسداده الى الاجانب.
 - ب - الاستثمار المباشر : وهو الاستثمار الذي يتولى اصحابه ادارته مباشرة، وقد يحققون ارباحاً او خسائر جراء نشاطهم الاستثماري خارج بلادهم ، وتسجل اقيام الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها غير المقيمين او الحكومات او الشركات الاجنبية في البلد في الجانب الدائن من حساب رأس المال، وبعبارة تسجل الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها مواطنو البلد او شركاته او حكوماته في الخارج في الجانب المدين من حساب رأس المال .
- القاعدة في هذا ان تدفق القروض والاستثمارات الى البلد تعني تدفق وحدة العملات الاجنبية اليه ، لذلك فأنها تسجل في الجانب الدائن مع انها من الناحية الفعلية تزيد من مديونيته تجاه العالم ، كذلك فأن القروض الوطنية المتدفقة الى الخارج تسجل في الجانب المدين باعتبارها خروجاً للنقد الاجنبي، مع انها تقلل مديونيته تجاه العالم .
- 2 - رأس المال قصير الأجل : اما المعاملات الرسمية قصيرة الأجل فتشمل حركات الودائع الجارية بين البنوك، وصفقات بيع وشراء الاسهم والسندات التي تستحق السداد بفترة اقل من سنة واحدة بين المقيمين وغير المقيمين،(5) وهذه الحسابات عادة تتحرك لأغراض تسوية المعاملات الاخرى في الميزان ، وخاصة معاملات الحساب الجاري ومعاملات حساب رأس المال طويل الأجل ، والتحويلات أحادية الجانب .

ميزان المدفوعات		
مدین	دائن	اولا: الحساب الجاري
		ثانيا: حساب التحويلات أحادية الجانب
		ثالثا: حساب رأس المال
		أ - حساب رأس المال طويل الأجل
		1- القروض طويلة الأجل
		• المستلمة من الخارج (من غير المقيمين)
		• المدفوعة الى الخارج (الى غير المقيمين)
		2 - الاستثمار المباشر
		• الاجنبي الوافد الى البلد
		• الوطني المتجه الى الخارج
		3 - اقساط الدين المستحقة
		• المستلمة من الخارج
		• المدفوعة الى الخارج
		ب- حساب رأس المال قصير الاجل (الموجودات المصرفية السائلة)
		• صافي شراء وبيع الاسهم والسندات قصيرة الأجل (+ ، -)
		• حركة الودائع الجارية
		- ارصدة البنوك الوطنية من الودائع الاجنبية
		- زيادة
		- نقصان
		- ارصدة البنوك الاجنبية من الودائع الوطنية
		- زيادة
		- نقصان

وتشترك حركات رأس المال قصير الأجل مع حركات الاحتياطات الرسمية والذهب النقدي بالقيام بتسوية الميزان من الناحية الحسابية، كما سنلاحظ لاحقاً، ومن المهم هنا أن نشير الى ان حركة الموجودات المصرفية السائلة تخضع لقاعدة خاصة عند تسجيل القيود فيها، اذ ان دخول النقد اليها يمثل زيادة في التزامات الجهاز المصرفي، ولذلك فانها تسجل في الجانب المدين ، وبالعكس فإن خروج النقد منها يعتبر تخفيفاً للالتزاماتها ولذلك تسجل في الجانب الدائن. وبهذا فانها تعمل على تطبيق قاعدة القيد المزدوج . فمثلا ان قيمة عملية تصدير مرتين، تسجل في الجانب الدائن في الميزان التجاري، فلو تم الدفع عن قيمة الصادرات عن طريق حوالة مصرفية الى المصرف العراقي للتجارة (زيادة الايداعات في الحساب الوطني) فانها تسجل مرة ثانية في الجانب المدين في حساب حركة رأس المال قصير الاجل. وبهذا تظهر قيمة الصادرات مرتين، مرة دائنة ومرة مدينة. وهذا ماتمثلة طريقة القيد المزدوج في تسجيل حسابات الميزان .

رابعاً: صافي الاحتياطات الرسمية من الذهب النقدي والصرف الاجنبي والاصول السائلة:

يمثل العجز والفائض في ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية حويلة الرصيد الصافي للمعاملات الجارية (الحساب الجاري) والتحويلات احادية الجانب والمعاملات الرأسمالية (حساب رأس المال). فعندما يكون الجانب المدين في هذه اكبر من الجانب الدائن فإن هذا يعني ان هناك عجزاً في ميزان المدفوعات، والعكس يصح في حالة الفائض . وهنا يأتي دور هذا الحساب (الاحتياطات الرسمية) وحساب حركة رأس المال قصير الاجل لتسوية هذا العجز او الفائض، حيث تنعكس فيهما صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة لغرض اجراء التسوية الحسابية لصافي العجز او الفائض ، وبعد اجراء هذه التسوية يصبح الميزان متوازناً من الناحية الحسابية ، اما التوازن الحقيقي فهذا يتحقق في ظروف خاصة سنتحدث عنها حين معالجة طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات .

وتتألف الاحتياطات الدولية السائلة من :

- 1 - صافي الذهب النقدي والاحتياطات النقدية من العملات الاجنبية والاصول السائلة المحتفظ بها لدى السلطات النقدية الرسمية كالبنك المركزي.
- 2 - ودائع البنوك الاجنبية والذهب النقدي الاجنبي لدى البنك المركزي .
- 3 - موارد صندوق النقد الدولي وحصة البلد من حقوق السحب الخاصة.

ميزان المدفوعات		
اولاً:	الحساب الجاري	داين
ثانياً:	حساب التحويلات أحادية الجانب	مدين
ثالثاً:	حساب رأس المال	
رابعاً:	ميزان الاحتياطات الرسمية والذهب النقدي	
خامساً:	فقرة السهو والخطأ	

خامساً: فقرة صافي السهو والخطأ :

- 1 - على الرغم من توازن حسابات ميزان المدفوعات من حيث المبدأ ، تنشأ الاختلالات من الناحية العملية نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل اعداد البيانات . ويطلق على هذا الاختلال ، وهو احدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات، صافي السهو والخطأ.
- 2 - ينبغي عرضه بصورة مستقلة في البيانات المنشورة، ولا ينبغي إدراجه في البنود الاخرى بدون تمييز ويشتق صافي السهو والخطأ كقيمة باقية على اساس قيمة صافي الاقراض/ صافي الاقتراض .

3 - يمكن ان يشتق من الحساب المالي ناقصاً قيمة نفس البند المشتق من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي . لذا ، تشير قيمة صافي السهو والخطأ الموجبة الى احد الاتجاهات العامة التالية او جميعها :

- (أ) الانخفاض الشديد في قيمة القيود الدائنة في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.
(ب) و/او الارتفاع الشديد في قيمة القيود المدينة في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.
(ج) و/أو الارتفاع الشديد في قيمة صافي زيادة الاصول في الحساب المالي .
(د) و/أو الانخفاض الشديد في قيمة صافي الخصوم في الحساب المالي .

(وتنعكس هذه الاتجاهات عندما تكون قيمة صافي السهو والخطأ سالبة)

4 - وينبغي لمعدي البيانات تحليل قيم صافي السهو والخطأ. فقد تساعد معرفة حجمها واتجاهاتها في الوقوف على المشكلات المتعلقة بالبيانات مثل نطاق التغطية او عدم الدقة في ابلاغ البيانات.

5 - يمكن استخلاص معلومات مفيدة عن مشكلات البيانات من انماط صافي السهو والخطأ. فعلى سبيل المثال ، يشير اتساق العلامة الى وجود تحيز في عنصر او اكثر وبالتالي فإن استمرار ظهور صافي السهو والخطأ بقيمة موجبة يشير الى تقدير القيود الدائنة بأقل من قيمتها او اغفالها ، او الى المبالغة في تقدير القيود المدينة .

6 - وفي المقابل، قد يشير تقلب النمط الى وجود مشكلات تتعلق بالتوقيت. ولكن رغم إمكان الاسترشاد بصافي السهو والخطأ في الوقوف على بعض المشكلات ، فإنه يعتبر مقياس غير مكتمل لأن وجود السهو والخطأ في اتجاهين متعاكسين يجعل احدهما يوازن الآخر. ولاينبغي تفسير مصطلح صافي السهو والخطأ باعتباره أخطاء يرتكبها معدو البيانات، فالامر الاكثر شيوعاً هو ان ظهور هذه الاختلافات يرجع الى عوامل اخرى مثل عدم اكتمال مصادر البيانات وضعف مستوى الابلاغ .

7 - يؤدي ارتفاع قيمة صافي السهو والخطأ او تقلبها الى عرقلة تفسير النتائج ورغم عدم إمكان وضع مبادئ توجيهية لتحديد القيمة المقبولة لصافي السهو والخطأ، يمكن لمعدي البيانات تقدير هذه القيمة (حيثما امكن) بالنسبة الى بنود اخرى مثل اجمالي الناتج المحلي وبيانات المراكز واجمالي النفقات .

8 - وقد تنشأ ايضا اختلافات احصائية في بيان وضع الاستثمار الدولي. فالقيم الختامية تساوي بطبيعتها القيم الافتتاحية مضافا اليها صافي المعاملات وصافي التغيرات الاخرى خلال الفترة. ومع ذلك، اذا قيست هذه العناصر على نحو منفصل، فقد تظهر بعض الاختلافات بسبب عدم دقة البيانات .

9 - بعد تسجيل قيود الميزان بطريقة القيد المزدوج ينبغي ان يتساوى اجمالي الجانب المدين مع اجمالي الجانب الدائن حكماً . فاذا لم تتحقق هذه التسوية لسبب ما - كالسهو او الخطأ - تضاف فقرة اخيرة على الميزان بهذه التسمية لمعادلة الجانبين.

10- اظهر صافي السهو والخطأ لبيانات ميزان مدفوعات عام 2012 للدول المختارة ادناه تباينات مختلفة لهذه الفقرة اذ تشير الاشارة الموجبة الى الانخفاض في القيود الدائنة للحساب الجاري والحساب الراسمالي و/او الارتفاع في قيمة القيود المدينة لهذين الحسابين ، و/ أو ارتفاع قيمة صافي زيادة الموجودات في الحساب المالي و/ أو انخفاض قيمة صافي زيادة المطلوبات في هذا الحساب .

يشير اتساق العلامة الى تقدير القيود الدائنة باقل من قيمتها او المبالغة في تقدير القيود المدينة وذلك لعدم اكتمال مصادر البيانات وضعف مستوى الابلاغ في حين يشير تقلبها الى وجود مشكلات تتعلق بالتوقيت .

الدول	صافي السهو والخطأ Million US\$
مصر	-2,159.70
لبنان	-3,969.30
السعودية	-42,621.10
الاردن	491.30
الكويت	6,028.80
فرنسا	-37.22
المانيا	61.56
اليابان	4.09
العراق	-4116.2

نرافق ربطاً موازين مدفوعات الدول اعلاه وحسب ماتم نشره في النشرة الاحصائية الدولية (IFS) .

المطلب لخامس: التغيرات الحاصلة في دليل الطبعة السادسة مقارنة بالطبعة الخامسة

- يأتي اصدار الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي تتويجاً لجهود استمر عدة سنوات اضطلعت به ادارة الاحصاءات في صندوق النقد الدولي المعنية باحصاءات ميزان المدفوعات ، وبالتعاون مع معدي الاحصاءات من جميع انحاء العالم .
- صندوق النقد الدولي – دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدوليين الطبعة السادسة ، واشنطن 2009

الفصل الأول/ مقدمة

- أصبح عنوان دليل إحصاءات ميزان المدفوعات الى (دليل ميزان المدفوعات ووضع الإستثمار الدولي) في حين سابقاً كان هناك دليل منفصل لوضع الاستثمار الدولي.
- إن ميزان المدفوعات قائم على مفهوم التدفقات أما وضع الاستثمار الدولي قائم على مفهوم الارصدة لانه (بيان إحصائي في تاريخ محدد كآخر السنة على سبيل المثال).

الفصل الثاني/ التعريف

- إن وضع الإقامة بالنسبة للمنتجين هو الذي يحدد نطاق الانتاج المحلي ويؤثر على قياس إجمالي الناتج المحلي وكثير من التدفقات الهامة في ذلك النظام / فإن إحصاءات ميزان المدفوعات يقتصر في تعريفه على المعاملات بين مقيمين وغير المقيمين.

الفصل الثالث / المبادئ المحاسبية

- لاتسجل المعاملات في الاصول الخارجية بين وحدتين مؤسستين مقيمتين أو المعاملات في الخصوم الخارجية بين وحدتين غير مقيمتين باعتبارها معاملات في ميزان المدفوعات ، ومع ذلك توضح هذه الطبعة إمكانية تأثير هذه المعاملات على المراكز القطاعية وتبين هذه التغيرات من خلال تعديل التبويب.

الفصل الرابع/الإقليم الإقتصادي والوحدات والقطاعات المؤسسية والإقامة

- سابقاً كان الاقليم الإقتصادي للبلد يتيح لافراده والسلع ورأس المال حرية التنقل داخله.إما في هذه الطبعة فلم تعد حرية التنقل والأفراد والسلع ورؤوس الأموال تدخل ضمن شروط تعريف الأقليم الإقتصادي.

- معاملة موظفي المساعدة الفنية (موظفون في الوحدة المؤسسية).
- تحديد معايير الإقامة لمختلف الأفراد المتنقلين الذين لا يقضون أكثر من عام في مكان واحد.

الفصل الخامس / تصنيفات الأصول المالية والخصوم

- إمكانية توافر بيانات تكميلية عن الأصول والخصوم المشروطة.
- إمكانية تقسيم حصص الملكية الى أسهم مسجلة في البورصة وأسهم غير مسجلة.
- تخصيصات حقوق السحب تمثل خصوماً على الجهة المتلقية لها.
- إبدال المصطلحين ((السندات والإذون)) و ((أدوات السوق النقدية)) الى ((سندات الدين طويلة الأجل)) و ((سندات الدين قصيرة الأجل)) على التوالي.

الفصل السادس / الفئات الوظيفية

- اعتماد إطار علاقات الإستثمار المباشر (FDIR) (Framework For Direct Investment Relationships) في تحديد علاقات الإستثمار المباشر.
- حذف ملكية الأسهم العادية من التعريف التشغيلي للإستثمار المباشر والإستعاضة عنها بحصص الملكية التي تمنح قوة تصويتية.
- إستبعاد أوضاع الديون بين المؤسسات المالية المنتسبة في حالة مؤسسات تلقي الودائع وصناديق الإستثمار والوسطاء الماليين الآخرين بإستثناء شركات التأمين وصناديق التقاعد.
- تقسيم الإستثمار المباشر الى ثلاث فئات - إستثمارات شركة إستثمار مباشر في مشروع الإستثمار المباشر الخاص بها ، الإستثمار العكسي ، والإستثمار بين المؤسسات الزميلة.
- إدراج خصوم تخصيصات حقوق السحب الخاصة ضمن إستثمارات أخرى كبند منفصل.

الفصل السابع / وضع الإستثمار الدولي

- تركز هذه الطبعة على ضرورة إتساق التبويب ، التصنيف ، الترصيد ، والتسلسل في وضع الإستثمار الدولي مع البنود المكافئة في الحساب المالي والدخل المبدئي والتغيرات الأخرى بغية تسهيل عمليات المطابقة وحساب معدلات العائد.

الفصل الثامن / الحساب المالي

- تغيير عنوان العمودين الى صافي إقتناء الأصول المالية وصافي تحمل الخصوم إتساقاً مع محتوياتهما (بدلاً من البنود الدائنة والبنود المدينة) وبالتالي لم يعد العرض يشترط إستخدام علامة السالب للدلالة على الزيادة في الأصول وعلامة الموجب للدلالة على الإنخفاض في الأصول.
- لم تعد قيود الحساب المالي تستخدم كلمة ((رإسمالي)) إتساقاً مع المعنى الأكثر تقييداً المستخدم في الحساب الرإسمالي .
- تغيير المصطلح المستخدم في قيد الحساب المالي الى ((إعادة إستثمار الأرباح)) لتمييزه عن الأرباح المعاد إستثمارها الذي لا يزال مستخدماً في القيد المقابل المدرج تحت الدخل.

الفصل التاسع / التغييرات الأخرى في حساب الأصول والخصوم المالية

- تقوم الطبعة السادسة بإبراز وشرح التغييرات الأخرى في حساب الأصول والخصوم المالية.
- إستحدثت عرفاً يتبع في التمييز بين شطب الدين والإعفاء منه في المواقف التجارية.
- إدراج الأصول والخصوم المالية للكيانات التي تتغير إقامتها باعتبارها تغييرات أخرى في الحجم (كانت سابقاً تحت بند التحويلات الرأسمالية).

الفصل العاشر / حساب السلع والخدمات

- إلغاء الإستثناءات من مبدأ التغيير في الملكية وإدراج السلع المشتراة في الموانئ بواسطة الناقلات تحت بند البضائع العامة وعدم إدراجها كبند منفصل (السلع) كما كان سابقاً ، وإدراج السلع التي يحصل عليها المسافرون لإستعمالهم الخاص أو بغرض إهدائها والتي تمر عن طريق الكمارك تحت بند البضائع العامة وليس تحت بند السفر.
- تبويب المتاجرة في السلع تحت بند السلع مع توضيح القيم الإجمالية والصافية.
- إعادة تسمية خدمات الصيانة والإصلاح غير المدرجة في مكان آخر، تمشياً مع نظام التصنيف المركزي للمنتجات (CPC) (Central Product Classification) الى بند الخدمات بدلاً من إدراجها تحت السلع.
- إدراج خدمات البريد وحمل الرسائل تحت بند خدمات النقل.

الفصل الحادي عشر / حساب الدخل الاولي

- إستحداث مصطلح ((الدخل الأولي)) ليضمن الإتساق بين الحسابات الدولية والحسابات القومية وتوضيح معنى الدخل الأولي ، دخل الممتلكات ، ودخل الاستثمار والعلاقة بينهما.

الفصل الثاني عشر / حساب الدخل الثانوي

- هو مصطلح مستحدث / يدرج فيه تصنيف أكثر تفصيلاً لأنواع التحويلات الجارية على أساس تكميلي . واستحدث في هذا الفصل أيضاً.
- 1- تحويلات المغتربين الشخصية .
- 2- مجموع تحويلات المغتربين.
- 3- مجموع تحويلات المغتربين زائد التحويلات الى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الاسر المعيشية.

الفصل الثالث عشر / الحساب الرأسمالي

- أشارت الطبعة السادسة الى ضرورة تسجيل القيود المدينة والدائنة لحيازة الاصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها بصورة منفصلة بدلاً من ترصيدها.

- معاملة الإرث كتحويل رأسمالي بدلاً من معاملته كتحويل جار ، ولم تعد براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر تعامل كأصول غير منتجة ولم تعد بالتالي تدخل تحت الحساب الرأسمالي وإنما تحت بند خدمات معينة مثل خدمات البحوث والتطوير.

- جواز معاملة تعويضات التأمين كتحويلات رأسمالية في حالة وقوع الكوارث.

الفصل الرابع عشر / قضايا مختارة في تحليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

- يتم في هذه الطبعة أسلوب دمج العرض التحليلي والعرض النقدي ، وإنعكاسات تسجيل الفائض في الحساب الجاري ومنهج الميزانية العمومية.

المطلب السادس: مصادر بيانات ميزان المدفوعات العراقي

الجهات التي يتم من خلالها الحصول على مصادر بيانات ميزان المدفوعات العراقي والتجارة الخارجية :-

اولاً:- الوزارات والمؤسسات الحكومية :-

- 1- وزارة النفط
- صادرات النفط الخام
- صادرات واستيرادات المنتجات النفطية
- 2- وزارة التخطيط
- الصادرات غير النفطية / الجهاز المركزي للإحصاء
- 3- وزارة المالية
- بيانات الدين الخارجي
- 4- وزارة التجارة
- بيانات عن الصادرات العراقية تؤخذ لأغراض المقارنة مع بيانات الجهاز المركزي المعتمدة في تقدير الصادرات الأخرى .
- 5-وزارة الصناعة والمعادن
- صادرات الكبريت
- 6- وزارة الداخلية
- اعداد القادمين والمغادرين من العراقيين والعرب والاجانب / ضمن حساب الخدمات
- 7- هيئة الحج والعمرة
- اعداد الحجاج العراقيين / ضمن حساب الخدمات
- 8- كافة الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة فيما يتعلق ببيانات الموفدين /ضمن حساب الخدمات

- 9- وزارة النقل بما فيها الخطوط الجوية.
- بيانات عن تكاليف النقل والشحن الجوي والبري والبحري وتكاليف النقل الاخرى
- 10- شركات التأمين
- البيانات المتعلقة بالتأمين السلعي والاشخاص والمساهمات الدولية في رؤوس اموال الشركات والارباح المتحققة .
- 11- الهيئة العامة للكمارك
- بيانات الصادرات والاستيرادات بموجب التصريحة الكمركية
- 12- هيئة الاوراق المالية
- حجم التداول للاستثمار الاجنبي في سوق العراق ضمن الحساب المالي /استثمار الحافظة
- ثانياً :- مديريات البنك المركزي :-**

- 1- المديرية العامة للحسابات
- الايرادات والمصروفات الخارجية للبنك المركزي ضمن حساب الدخل .
- 2- المديرية العامة للاستثمارات
1- ايرادات DFI ضمن حساب الدخل
2- مصروفات DFI الاستيرادات الحكومية الجارية والراسمالية
3- السندات المطفاة والمستثمرة ضمن الحساب المالي /استثمار الحافظة
4- صادرات النفط الخام
5- مصروفات السفارات والمنظمات من حساب وزارة المالية ضمن حساب الخدمات
- 3- المديرية العامة للاصدار والخزائن
1- تكاليف طبع العملة الوطنية في الخارج / ضمن الاستيرادات الحكومية
2- تكاليف نقل وتأمين عملة الدولار / ضمن حساب الخدمات

ثالثاً :- اقسام المديرية :-

- 1- قسم الاحصاءات النقدية والمالية
1- احتياطات البنك المركزي / والتي تمثل الاصول الاحتياطية
2- شركات الايداع الاخرى /ضمن الحساب المالي
3- مبيعات مزاد العملة الاجنبية

رابعاً :- مصادر خارجية :-

- 1- مواقع الكترونية
2- النشرات الدولية
أ- النشرة المالية الدولية IFS الشهرية والسنوية
ب- نشرة اتجاهات احصاءات التجارة D.O.T
ج- نشرة احصاءات ميزان المدفوعات السنوية BOPSY

الاستنتاجات

مما تقدم ، نفهم ان سجل ميزان المدفوعات :

- 1 - يوفر اداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله الانتاجي وهيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيهما، كحجم الاستثمارات، ودرجة استغلال الطاقة الانتاجية ومستوى التكاليف والاسعار، والمستوى العلمي والتقني، ونوعية الانتاج وغيرهما.
- 2 - انه يمثل اداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد ، وفي هذا السياق تظهر اهمية الميزان في اللجوء اليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة، لمساعدتها في التوصل الى قرارات بصدد السياسات النقدية والمالية من ناحية، وبصدد مسائل التجارة والمدفوعات من جهة اخرى .
- 3 - يوفر الميزان قاعدة احصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الاجنبي ، ذلك لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات .
- 4 - يلخص المعاملات الاقتصادية التي تساعد على توفير الوسائل النقدية لمجابهة هذه الالتزامات .
- 5 - انه يقدم تصوراً عاماً عن مستوى انكشاف الاقتصاد ، لكونه يساعد في التعرف على مستوى التداخل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، من خلال قياس اثر المعاملات الاقتصادية الخارجية على الدخل القومي.

المصادر المعتمدة في الدراسة :

- 1 - دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي / الطبعة السادسة الصادر عن صندوق النقد الدولي في عام 2009 .
- 2 - مرجع ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1996 .
- 3 - مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات / صندوق النقد الدولي 1995 .
- 4 - أ. د هجير عدنان زكي امين / الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات ، الطبعة الاولى ، توزيع دار الفكر دمشق – سورية 2008 .
- 5 - أ. د عبد الكريم جابر العيساوي / التمويل الدولي (مدخل حديث) مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع / 2008 .
- 6 - أ. د نعيم دهمش / مبادئ المحاسبة ، الطبعة الثالثة ، معهد الدراسات المصرفية عمان – الاردن 2009 .
- 7 - أ. د حسين القاضي، أ. د حسين دحوح ، و د رشا حمادة / المحاسبة المالية المتقدمة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان – الاردن 2011 .

نوال//